الميزانية العامة للدولة 2023

دليل الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2023م

وزارة المالية
Ministry of Finance

رؤية عمان 2040
نتقدم بثقة
Moving Forward with confidence

الميزانية العامة للدولة

2023

حضرة صاحب الجلالة السلطان

هيثـم بن طـارق المعظـم

"لقد كان ولا يزال هدف استدامة قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية، أسمى أهداف هذه المرحلة، وأننا نشعر بالرضا تجاه التغيير الإيجابي؛ لمسار الأداء المالي، الذي تحسن كثيرا -ولله الحمد-.

وعززه أمرنا، بالتوسع في سياسات التحفيز الاقتصادي، وبناء منظومة حماية اجتماعية توفر للمواطنين حياة كريمة، لتعطي هذا التحسن بعدا إنسانيا."

فهرس المحتويات

المصطلحات والمفاهيم	09
الملخص التنفيذي	13
التطورات الاقتصادية	16
النتائج الأولية للميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2022م	24
أهم المؤشرات المالية والاقتصادية والنقدية المتحققة في عام 2022م	30
الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2023م	33
الإطار المالي لخطة التنمية الخمسية العاشرة (2021- 2025م)	49
أبرز المخاطر المالية والاقتصادية المحتملة	51
البرامج الوطنية للخطة الخمسية العاشرة	53
مشاريع وأنظمة تحسين الأداء المالي	56

المقدمة

من منطلق مبدأ الشفافية وإتاحة المعلومات، تحرص وزارة المالية على نشر بياناتها المالية والاقتصادية من خلال النشرات الشهرية والأدلة السنوية وتحديث بياناتها في الموقع الإلكتروني ونشرها عبر المنصات الإلكترونية المختلفة، مستهدفة بذلك تعزيز الوعي، ورفع مستوى المعرفة المالية.

تعد وزارة المالية «دليل الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2023م» والذي يستعرض النتائج الأولية للميزانية العامة للدولة لعام 2022م، وتقديرات الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2023م المعتمدة بموجب المرسوم السلطاني رقم (2023/1). كما يستعرض الدليل مجموعة من المؤشرات والتقديرات المالية والاقتصادية على الصعيدين العالمي والمحلي.

كلمـة الوزير

يمر العالم بمجموعة من التحديات الاقتصادية والجيوسياسية التي تؤثر بشكل سلبي على أسعار الطاقة وسلاسل الإمداد التي قد تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وتزايد مخاطر الدين العالمي، وبالتالي فإن سلطنة عمان ليست بمنأى عن تلك التحديات التي قد تؤثر على اقتصادنا الوطني سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر.

وأشارت النتائج الأولية لعام 2022م إلى تحسن الأداء المالي للميزانية العامة للدولة ، مسجلاً ارتفاعًا في الإيرادات ومحققاً فائضًا مالياً، الأمر الذي جنب الحكومة السحب من الاحتياطيات وعدم اللجوء إلى الاقتراض لتغطية العجز المقدر.

وكما هو معلوم فإن أسعار النفط شهدت انخفاضاً منذ عام 2014م و استمر هذا الانخفاض لمدة طويلة، فكان لابد من تغطية عجز الميزانية المتحقق خلال السنوات السابقة عن طريق الاقتراض؛ مما أدى إلى وصول حجم الدين العام إلى مستويات غير آمنة. وعليه فقد تم توجيه الزيادة في أسعار النفط لسداد جزء من المديونية؛ الأمر الذي أسهم في انخفاض نسبة إجمالي الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي من (70%) في عام 2020م إلى (43%) بنهاية عام 2022م، على أمل أن يستمر هذا التحسن في عام 2023م.

ولقد تم إعداد الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2023م وفق إطار رؤية عُمان 2040، والخطة المالية متوسطة المدى، ومجموعة من الأسس والافتراضات التي تهدف في مجملها إلى الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي. ومن مبدأ التحوط المتبع في السياسة المالية، فقد تم احتساب الإيرادات النفطية على أساس متوسط سعر (55) دولار أمريكي للبرميل.

واستمراراً للجهود الحكومية لرفع الكفاءة المالية وتعزيز النمو الاقتصادي، فقد باشرت وزارة المالية العمل على تنفيذ "برنامج الاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي" الذي يهدف بشكل أساسي إلى جعل القطاع المالي ممكّن رئيس لنمو الاستثمارات والاقتصاد. ويأتي ذلك بعدما حقق" البرنامج الوطني لتحقيق التوازن المالي" النتائج المرجوة في تقليل حجم الدين العام، وتحسين التصنيف الائتماني نحو الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي.

وإذ نؤكد على استمرارنا في مراجعة أوجه الصرف والسعي في رفع كفاءة الإنفاق العام، داعين كافة مؤسسات ووحدات الجهاز الإداري للدولة للالتزام بالمخصصات المالية المعتمدة في الميزانية العامة للدولة 2023م.

وفقنا الله وإياكم لما فيه الخير والرفاه لسلطنة عمان في ظل القيادة الحكيمة لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم -حفظه الله ورعاه-.

سلطان بن سالم الحبسي

وزيـر الماليـــة

01

المصطلحات والمفاهيم

المصطلحات والمفاهيم

- **رؤية عُمان 2040:** المرجع الوطني للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي لسلطنة عُمان خلال الفترة من 2021-2040م.

- **خطة التنمية الخمسيّة العاشرة:** خطة عمل وطنية متوسطة المدى، متكاملة وشاملة تضعها الحكومة ليتم تنفيذها خلال خمس سنوات (2021-2025م) في إطار الرؤية الوطنية «عُمان 2040»، تسعى من خلالها الحكومة بمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومستدامة.

- **خطة التوازن المالي:** خطة حكومية متوسطة المدى (2020-2024م) تتضمن مجموعة من المبادرات والإجراءات الهادفة للوصول بالوضع المالي في السلطنة إلى مستويات البرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي مع الحفاظ على جاذبية السلطنة للاستثمار.

- **الميزانية العامة للدولة:** برنامج مالي تُعده الحكومة سنوياً لتحقيق أهداف محددة؛ وفقاً لقواعد وضوابط يحددها القانون المالي ولائحته التنفيذية، وتعرض فيها توقعات الحكومة لإيرادات ونفقات الدولة خلال السنة المالية القادمة.

- **الإيرادات:** هي مجموع ما تحصله الحكومة من الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية.

- **الإيرادات الجارية:** تشمل الإيرادات الضريبية وغير الضريبية.

- **الإيرادات الضريبية:** هي الإيرادات المحصلة من ضرائب الدخل على الشركات، والضرائب الجمركية، والضريبة الانتقائية وضريبة القيمة المضافة.

- **الإيرادات غير الضريبية:** أرباح الاستثمارات الحكومية في الأسهم، وحصص راس المال، و فائض الهيئات العامة، و إيرادات خدمات مرافق الاتصالات والمطارات ورسوم الخدمات الحكومية، والغرامات و الجزاءات.

- **الإيرادات الرأسمالية:** هي الإيرادات المتحققة من بيع الأراضي الحكومية، بالإضافة إلى إيرادات بيع والمباني الحكومية، والإيرادات المحصلة من قروض الإسكان الميسرة.

- **الاستردادات المالية:** وهي استردادات أقساط وفوائد القروض التي تمنحها الدولة للهيئات والمؤسسات العامة وغيرها داخل وخارج الدولة.

- **الإنفاق:** كل ما يتم إنفاقه من قبل وحدات الجهاز الإداري للدولة بهدف تحقيق المنفعة العامة وتقديم الخدمات في مختلف القطاعات.

- **النفقات الرأسمالية:** النفقات العامة اللازمة لاقتناء الأصول الثابتة.

- **النفقات الجارية:** النفقات العامة التي تتميز - بصفة أساسية - بطابع الدورية أو التكرار.

- **النفقات الإنمائية:** النفقات العامة اللازمة لإنشاء وإقامة المشروعات الإنمائية المعتمدة في خطة التنمية.

- **فائض الميزانية:** هو الفرق بين الإيرادات والإنفاق، ويحدث فائض في الميزانية عندما يكون معدل الإيرادات أعلى من معدل الإنفاق.

- **عجز الميزانية:** هو الفرق بين الإيرادات والإنفاق، ويحدث العجز عندما يكون حجم الإنفاق أعلى من معدل الإيرادات.

- **أذونات الخزينة:** أدوات مالية تستخدمها الحكومة لأغراض الاقتراض قصير الأجل.

- **التصنيف الائتماني:** تقييم تجريه بعض الوكالات الائتمانية المتخصصة، لتقدير جدارة أو أهلية الدولة أو المؤسسة للحصول على قروض، ويتم تقييم الدولة أو المؤسسة بناء على بياناتها المالية وقدرتها على تسديد ديونها في الماضي، إلى جانب التوقعات المستقبلية لملائتها المالية.

- **الاحتياطيات المالية:** مجموع الأموال الناتجة من فائض الميزانية خلال السنوات إلى جانب الأرباح من استثمار تلك الأموال.

- **الدين العام:** الأموال التي تقترضها الحكومة وفقاً لأدوات الدين المختلفة مثل:

- **السندات:** أوراق مالية ذات قيمة محددة، تستخدم من قبل الحكومة للاقتراض من قبل المستثمرين مقابل معدل فائدة.

- **الصكوك:** أوراق مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية وتكون مرتبطة بأصول يحصل من خلالها المستثمر على نسبة مئوية من الأرباح خلال مدة معينة.

- **الحساب الختامي:** بيان عن الإيرادات والإنفاق الفعلي للدولة عن السنة المالية المنتهية.

- **الاستدامة المالية:** قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية على المدى المتوسط والطويل وتوفير كافة المتطلبات والموارد من خلال تنويع الإيرادات ورفع كفاءة الإنفاق والسيطرة على عجز الميزانية.

- **الحيز المالي:** المساحة المتوفرة لدى الدولة لزيادة الإنفاق لمواجهة أية متطلبات إضافية أو انخفاض في الإيرادات العامة لأية تقلبات في الاقتصاد أو تطبيق سياسات مالية محددة مما ينتج عنه زيادة في عجز الميزانية العامة بصفة مؤقتة مع بقاء الدين العام في حدود آمنة .

- **المركز المالي للدولة:** بيان عن الوضع المالي للدولة يوضح موقف الأداء المالي للميزانية العامة للدولة والتدفقات النقدية ورصيد الدين العام وموقف الاحتياطيات الحكومية .

- **الميزان التجاري:** الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات خلال فترة محددة، وكلما ارتفعت قيمته عن الصفر دل ذلك على أن الصادرات أكثر من الواردات.

- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** هو استثمار يعكس علاقة طويلة الأمد واهتمام دائم لكيان مقيم في اقتصاد آخر غير اقتصاد المستثمر وتطبق نسبة (10٪) أو أكثر في ملكية الحقوق حتى يمكن وصف الاستثمار على أنه استثمار أجنبي مباشر.

- **التضخم:** مؤشر إحصائي يقيس التغيرات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات التي تدخل ضمن سلة الإنفاق الاستهلاكي للأسر في فترة زمنية تسمى فترة المقارنة منسوباً إلى فترة أخرى تسمى فترة الأساس.

- **ضريبة القيمة المضافة:** ضريبة غير مباشرة على السلع والخدمات وتُفرض على القيمة المضافة للعمليات التجارية، أي الفرق بين الثمن النهائي للسلعة أو الخدمة وتكلفة مدخلات المواد والخدمات الداخلية.

- **الضريبة الانتقائية:** الضريبة التي تفرض بنسب متفاوتة على السلع ذات الأضرار على الصحة العامة أو البيئة.

- **مؤشر أسعار المستهلك (CPI):** هو المؤشر الاقتصادي الرئيسي الذي يستخدم لتتبع معدل التضخم وتكلفة المعيشة في بلد ما.

الملخص التنفيذي

يستعرض دليل الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2023م مجموعة من المؤشرات والتطورات الاقتصادية بجانب النتائج الأولية للأداء المالي للسنة المالية 2022م، وتقديرات الميزانية المعتمدة للسنة المالية 2023م. وفيما يلي ملخص بأهم ما جاء في الدليل:

في التطورات العالمية، أشارت توقعات صندوق النقد الدولي في تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي من (6%) في عام 2021م إلى (3.2%) في عام 2022م لتصل إلى (2.7%) في عام 2023م. ويتوقع الصندوق أن تبلغ نسبة النمو في الاقتصادات المتقدمة في عام 2022م نحو (2.4%) ، ونحو (3.7%) في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، كما يتوقع ارتفاع التضخم العالمي من (4.7%) في عام 2021م إلى (8.8%) في عام 2022م على أن يتراجع إلى (6.5%) في عام 2023م. وأشار الصندوق إلى أنه من المتوقع أن يبلغ متوسط سعر النفط في عام 2022م نحو (98.19) دولار أمريكي للبرميل و (85.52) دولار أمريكي للبرميل في عام 2023م.

وشهد الاقتصاد الوطني تحسناً ملحوظا في الأداء مما دفع بوكالات التصنيف الائتماني الرئيسية برفع التصنيف الائتماني لسلطنة عمان وتعديل نظرتها المستقبلية. إذ أشارت النتائج الأولية لأداء الميزانية العامة للدولة لعام 2022م إلى ارتفاع الإيرادات العامة بنحو (34.5%) مقارنة بما هو معتمد في الميزانية، مسجلة نحو (14,234) مليون ريال عماني. كما ارتفع الإنفاق العام بنحو (7.9%) مقارنة بما هو معتمد في ميزانية عام 2022م مسجلا نحو (13,088) مليون ريال عماني. وأشارت النتائج إلى تحقيق الميزانية العامة للدولة فائضا ماليا بلغ نحو (1,146) مليون ريال عماني مقارنة باعتماد عجز بواقع (1,550) مليون ريال عماني في ميزانية عام 2022م.

وذكر المركز الوطني للإحصاء والمعلومات إلى أن النتائج الفعلية حتى نهاية الربع الثالث من عام 2022م تشير إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنحو (4.5%) مقارنة بالربع ذاته من عام 2021م، كما أشار إلى بلوغ متوسط معدل التضخم في سلطنة عمان حتى الربع الثالث من عام 2022م إلى (2.06%) حيث ساهمت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة خلال عام 2022م في إبقاء معدلات التضخم عند مستويات معتدلة. ومن المتوقع أن يشهد الاقتصاد الوطني نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنحو (5%) في عام 2022م.

احتسبت الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2023م متوسط سعر النفط وفق مبدأ التحوط المتبع في السياسة المالية للدولة والمقدر بنحو (55) دولار أمريكي، مقدرةً متوسط إنتاج النفط اليومي بنحو(1,175) ألف برميل.

وقدر أن يبلغ إجمالي الإيرادات نحو (10,050) مليون ريال عماني، وأن يبلغ الإنفاق العام نحو (11,350) مليون ريال عماني مسجلة عجز مقدر بنحو (1,300) مليون ريال عماني. ومن المخطط تمويل عجز الميزانية العامة للدولة لعام 2023م من خلال الاقتراض الخارجي والداخلي والسحب من الاحتياطيات. ولن تلجأ الحكومة إلى تمويل ميزانية عام 2023م في حال تحقيق إيرادات إضافية ناتجة عن ارتفاع متوسط أسعار النفط عما هو مقدر في الميزانية بنحو (55) دولار أمريكي.

02

التطــورات الإقتصادية

التطورات الاقتصادية

1. الاقتصاد العالمي:

نمو الاقتصاد العالمي:

أشارت توقعات صندوق النقد الدولي في تقرير (مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي) الصادر في أكتوبر 2022م إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي من (6%) في عام 2021م إلى (3.2%) في عام 2022م مع استمرار تراجعه إلى (2.7%) في 2023م. ويمثل ذلك أضعف أنماط النمو منذ عام 2001م باستثناء فترة الأزمة المالية العالمية والمرحلة الحادة من جائحة كورونا (كوفيد - 19)؛ وذلك بسبب التباطؤ الاقتصادي الملحوظ الذي شهدته الاقتصادات الكبرى، إذ شهدت الولايات المتحدة الأمريكية انكماش في الناتج المحلي الإجمالي في النصف الأول من عام 2022م، وانكمش الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو في النصف الثاني من عام 2022م، عوضًا عن تبعات إجراءات الإغلاق العام في الصين بسبب تأثيرات الجائحة التي طال أمدها، إلى جانب تصاعد أزمة قطاع العقارات. وتوقع التقرير أن نسبة النمو في الاقتصادات المتقدمة قد تبلغ نحو (2.4%)، على أن تشهد بلدان الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية نمو بنسبة (3.7%) في عام 2022م.

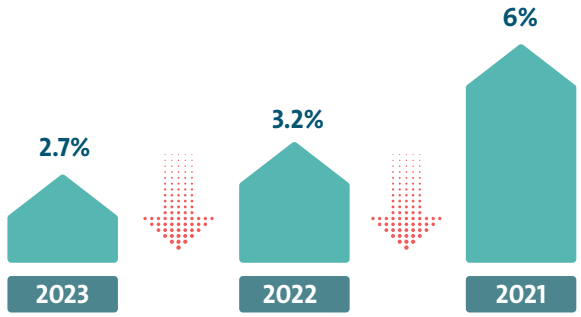

نمو الاقتصاد العالمي

المصدر: صندوق النقد الدولي (أكتوبر 2022م)

معدل التضخم العالمي:

على صعيد مستوى التضخم العالمي في الأسعار، تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى ارتفاع معدلات التضخم العالمية من (4.7%) في عام 2021م إلى (8.8%) في عام 2022م، كما توضح التوقعات تراجع مستويات التضخم إلى (6.5%) في عام 2023م، ومن المتوقع أن يصل إلى (4.1%) في عام 2024م، وتعد الاقتصادات المتقدمة الأكثر تأثرًا بالارتفاع المفاجئ للتضخم مع زيادة درجات التباين على مستوى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

ويعود تصاعد التضخم بشكل عام إلى ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة فضلاً عن اختلالات العرض والطلب التي لا تزال باقية، واستمرار انقطاع سلاسل الإمداد؛ مما ينتج عنه اضطرابات متزايدة تشير إلى استمرار التضخم لمدة أطول، كما أشار التقرير أن السياسة النقدية المتبعة لمواجهة التضخم لها تأثير بالغ الأهمية في استعادة استقرار الأسعار مع توجيه السياسات المالية نحو تخفيف الضغوط الناجمة عن ارتفاع تكلفة المعيشة.

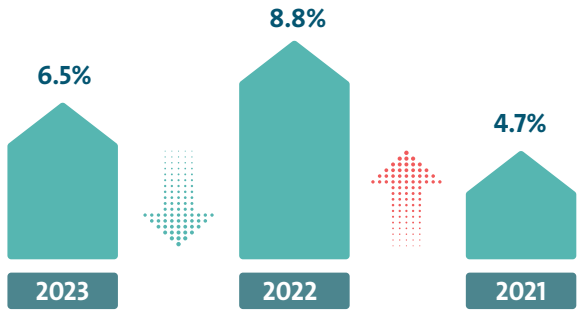

معدل التضخم العالمي

المصدر: صندوق النقد الدولي (أكتوبر 2022م)

أسعار النفط العالمية:

ومن جانب أسواق النفط العالمية فإن توقعات صندوق النقد الدولي تشير إلى أن يبلغ متوسط أسعار النفط خلال عام 2022م (98.19) دولار أمريكي للبرميل ونحو (85.52) دولار أمريكي للبرميل في عام 2023م.

2. الاقتصاد المحلي:

نمو الاقتصاد الوطني:

تشير بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بلغ (3%) في عام 2021م؛ بسبب ارتفاع أسعار النفط وتعافي الطلب المحلي.

كما أشارت البيانات الفعلية بنهاية الربع الثالث من عام 2022م إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة قد ارتفع بنسبة (4.5%) مسجلاً ما قيمته (26.3) مليار ريال عماني مقارنة بنحو (25.1) مليار ريال عماني بنهاية الربع ذاته من عام 2021م.

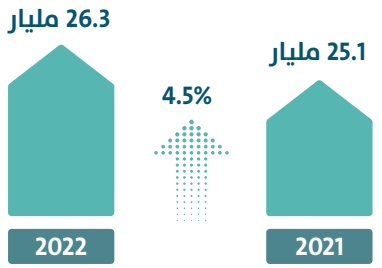

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنهاية الربع الثالث

ويعزى نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بشكل رئيس إلى ارتفاع القيمة المضافة للأنشطة النفطية بنسبة (12%) وارتفاع القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية بنسبة (1.6%) في نهاية الربع الثالث من عام 2022م مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2021م.

إذ بلغت القيمة المضافة للأنشطة النفطية بنهاية الربع الثالث من عام 2022م نحو (9.4) مليار ريال عماني مقارنة بنحو (8.4) مليار ريال عماني بنهاية الربع نفسه من عام 2021م. وبلغت القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية بنهاية الربع الثالث من عام 2022م نحو (17.7) مليار ريال عماني مقارنة بنحو (17.4) مليار ريال عماني في الفترة ذاتها من عام 2021م.

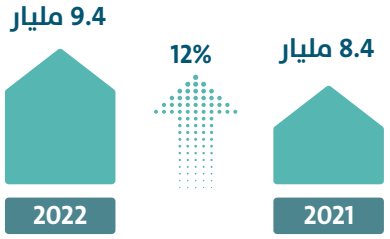

القيمة المضافة للأنشطة النفطية بالأسعار الثابتة بنهاية الربع الثالث

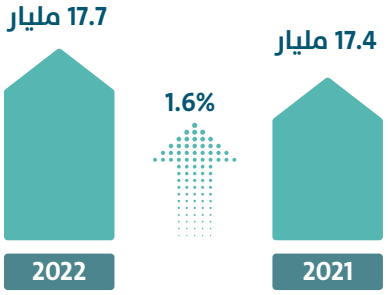

القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية بالأسعار الثابتة بنهاية الربع الثالث

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

التضخم:

شهد مؤشر أسعار المستهلك منذ بداية عام 2021م ارتفاعًا نتيجة لبدء التعافي من جائحة كورونا، ونقص مدخلات الإنتاج وارتفاع أسعار السلع الأساسية والطاقة إضافة إلى ارتفاع كلفة الشحن، وقد أدت التأثيرات الجيوسياسية العالمية من زيادة الضغوط؛ مما أدى إلى ارتفاع أسعار الطاقة إلى مستويات غير مشهودة منذ عام 2014م.

وتشير آخر البيانات الصادرة من المركز الوطني للإحصاء والمعلومات إلى بلوغ متوسط معدل التضخم في سلطنة عُمان حتى نهاية الربع الثالث من عام 2022م نحو (2.06%)، حيث أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتثبيت أسعار الوقود ودعم السلع الغذائية ساهمت في إبقاء معدلات التضخم عند مستويات معتدلة.

التجارة الخارجية (الميزان التجاري):

ارتفع سجل الميزان التجاري لسلطنة عُمان بنهاية سبتمبر 2022م ليصل إلى (7.7) مليار ريال عُماني مقارنة بـ (2.9) مليار ريال عُماني في الفترة ذاتها من عام 2021م. إذ ارتفعت الصادرات بنسبة (61%) مسجلة نحو (19) مليار ريال عُماني؛ وذلك نتيجة ارتفاع قيمة الصادرات السلعية من النفط والغاز والسلع غير النفطية، كما ارتفعت الواردات بنسبة (26.6%) مسجلة نحو (11) مليار ريال عُماني مقارنة بنفس الفترة من عام 2021م.

بورصة مسقط:

بلغت القيمة السوقية لبورصة مسقط في نهاية عام 2022م حوالي (23.74) مليار ريال عُماني بنمو بلغ (7.5%)، حيث أغلق مؤشر بورصة مسقط 30 مرتفعاً بنسبة (17.6%) كما بلغ متوسط قيمة التداول اليومية نحو (3.8) مليون ريال عماني مرتفعا بنسبة (14.5%) مقارنة بعام 2021م.

التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان:

رفعت وكالات التصنيف الائتماني خلال عام 2022م التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان مع تعديل النظرة المستقبلية نتيجة استمرار تنفيذ الحكومة لإجراءات ضبط الأوضاع المالية وارتفاع أسعار النفط. وفيما يلي ملخص لآخر مستجدات الوكالات.

رفعت **وكالة ستاندرد آند بورز** في تقريرها الصادر في نوفمبر 2022م تصنيف سلطنة عُمان من (BB-) إلى (BB) مع نظرة مستقبلية مستقرة، مشيرةً إلى تحسن ملحوظ في الأداء المالي للدولة، وتحسن أداء ميزان المدفوعات. وذكرت وكالة ستاندرد آند بورز في تقريرها بأن حكومة سلطنة عُمان بذلت جهود كبيرة في خفض المديونية العامة للدولة مستفيدة من العوائد المالية الإضافية، و تراجع الدين العام للدولة. مشيرة إلى نمو النشاط الاقتصادي في سلطنة عُمان نتيجة ارتفاع الإنتاج الهيدروكربوني وتحسن معدلات الاستثمار، متوقعة أن يصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يقارب (4%) في عام 2022م. ومن جانب آخر، أشارت الوكالة إلى أن قطاع الأنشطة غير النفطية سيصبح المحرك الرئيسي للنمو خلال السنوات القادمة.

الجدير بالذكر أن وكالة "ستاندرد آند بورز" رفعت تصنيف سلطنة عُمان مرتين خلال هذا العام إذ تم رفعه من (B+) إلى (BB-) مع نظرة مستقبلية مستقرة في إبريل 2022م.

عدلت **وكالة موديز** في تقريرها الصادر في أكتوبر 2022م النظرة المستقبلية لسلطنة عُمان من مستقرة إلى إيجابية مع تثبيت التصنيف الائتماني عند (Ba3)، وأشار التقرير إلى توقع ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من (3%) في عام 2021م إلى (4.5%) في عام 2022م. وذكرت وكالة موديز بأنه رغم التوقعات باستمرار تقلبات أسعار النفط التي قد تنخفض إلى نحو (50 - 70) دولار للبرميل في المدى المتوسط، إلا أن أسعار النفط ستظل مرتفعة خلال عامي 2023م و 2024م لاسيما في ظل التوترات الجيوسياسية الجارية. وأوضحت الوكالة أن إنخفاض معدل الدين العام لسلطنة عُمان سيعزز من المرونة المالية للحكومة في استيعاب أي انخفاض في أسعار النفط.

رفعت **وكالة فيتش** في تقريرها الصادر في أغسطس 2022م تصنيف سلطنة عُمان الائتماني إلى (BB) مع نظرة مستقبلية مستقرة؛ نتيجة لتحسن مؤشرات المالية العامة وانخفاض مخاطر الدين العام، وتوقعت وكالة فيتش أن تشهد سلطنة عُمان فائضًا مالياً يقدر بـ (5.5%) و(3.4%) نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2022م و2023م على التوالي، كما توقعت الوكالة ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2022م ليبلغ حوالي (4.4%) ثم (2.8%) في عام 2023م.

وقد أشارت الوكالة إلى أن سلطنة عُمان نجحت في الإيفاء بمتطلبات التمويل الخارجي لعام 2022م وخفض حجم آجال استحقاق الدين الخارجي لعام 2023م من خلال إدارة التزامات المحفظة الإقراضية.

يوضح البيان التالي تطور التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان الذي أصدرته مؤسسات التصنيف الدولية خلال الفترة (2014 - 2022م):

مؤسسة التصنيف	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م	2019م	2020م	2021م	2022م
موديز	A1	A1	Baa 1	Baa2	Baa3	Ba1	Ba3	Ba3	Ba3
ستاندرد آند بورز	A	BBB+	BBB-	BB	BB	BB	B+	B+	BB
فيتش	-	-	-	BBB-	BB+	BB+	BB-	BB-	BB

وذكرت الوكالات الرئيسية الثلاث أنه من المتوقع أن تتمكن سلطنة عُمان من تحسين مستوى التصنيف الائتماني الحالي، مع توقعات تحسن النظرة المستقبلية للاقتصاد الوطني؛ وذلك باستمرار تطبيق الإصلاحات الاقتصادية والمالية. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار النفط إلا أن وكالات التصنيف الائتماني تحذر من حدوث أي أزمة اقتصادية عالمية أخرى تؤثر على الاستقرار المالي والاقتصادي. وعليه فإن جميع الوكالات تؤكد على أهمية متابعة ومراجعة خطط ضبط الإنفاق بما يحقق الكفاءة والاستدامة والاستمرار في زيادة الحيز المالي وتقوية المركز المالي، ورفع متانة النظام المصرفي للتصدي لأي مخاطر مستقبلية.

التوقعات الاقتصادية الحكومية

أشار فريق التوقعات الاقتصادية الحكومية* إلى ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنهاية عام 2022م بنحو (5%) مدفوعاً بزيادة الأنشطة النفطية، إذ يتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي نحو (9.5%) والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نحو (2.6%).

أما في عام 2023م يتوقع الفريق أن يبلغ نمو الاقتصاد الوطني نحو (5.5%)، ويعزى هذا الارتفاع إلى الزيادة في إنتاج النفط والغاز المقدر، ويتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي نحو (10.1%) والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نحو (2.9%).

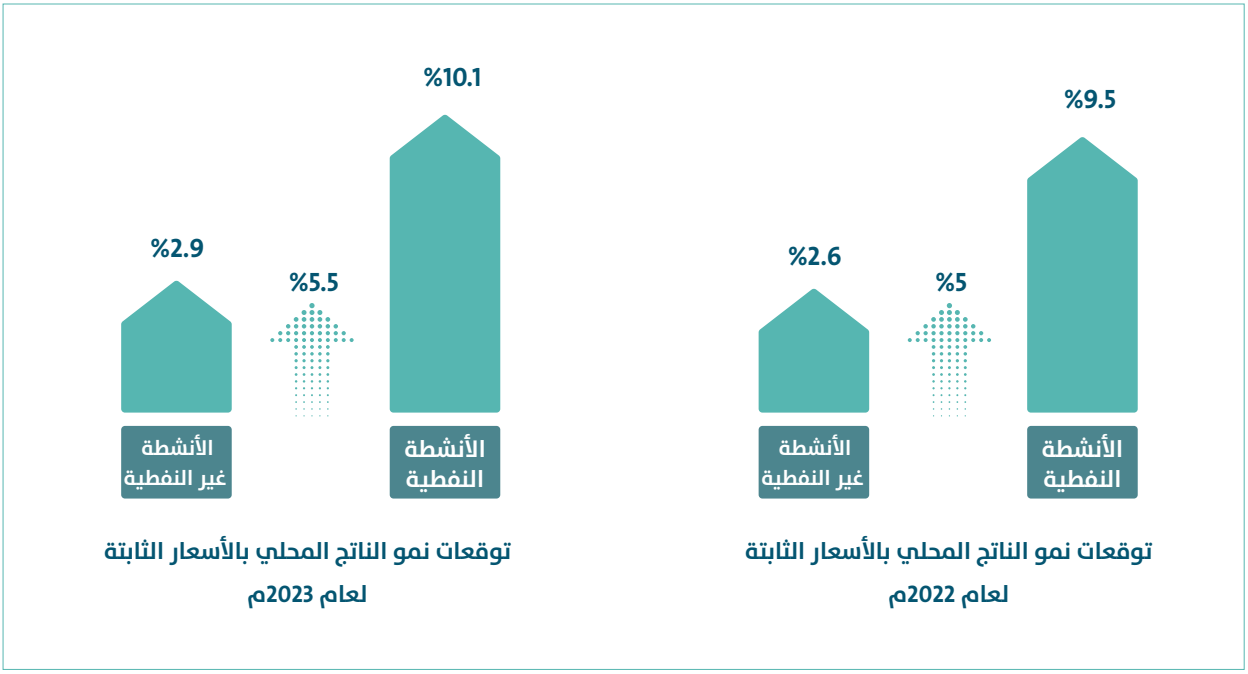

* فريق عمل مشترك من وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والبنك المركزي العماني والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات، لدراسة التطورات والتوقعات الاقتصادية.

03

النتائج الأولية للميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2022م

النتائج الأولية للميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2022م:

شهدت الميزانية العامة للدولة خلال عام 2022م تطورات إيجابية ملحوظة؛ إذ تشير النتائج الأولية إلى تحسن الأداء المالي للميزانية مسجلاً ارتفاعًا في الإيرادات بنسبة (34.5%) مقارنة بما هو معتمد في بداية عام 2022م، مع توقعات تحقيق فائض مالي بنحو (1,146) مليون ريال عماني مقارنة بعجز مقدر في بداية العام بنحو (1,550) مليون ريال عماني؛ **ويأتي ذلك نتيجة إلى ارتفاع أسعار النفط، ويوضح البيان التالي النتائج الأولية للميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2022م:**

الميزانية المعتمدة لعام 2022م		النتائج الأولية لعام 2022م
50 دولار أمريكي للبرميل	متوسط سعر النفط المقدر	94 دولار أمريكي للبرميل
1,055 ألف برميل	متوسط الإنتاج اليومي	1,051 ألف برميل

مليون ريال عماني

10,580	الإيرادات	14,234
12,130	الإنفاق	13,088
(1,550)	العجز	1,146
	الفائض	

34.53%	الإيرادات	نسبة التغيير	الإنفاق	7.9%

أ. الإيرادات العامة:

تشير النتائج الأولية للميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2022م إلى ارتفاع الإيرادات العامة بنسبة (34.5%)، مسجلة نحو (14,234) مليون ريال عماني مقارنة بما هو معتمد في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2022م والبالغ (10,580) مليون ريال عماني؛ **ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيس إلى:**

- **ارتفاع متوسط أسعار النفط المحققة إلى نحو (94) دولار أمريكي للبرميل** مقارنة بسعر البرميل المعتمد في الميزانية بواقع (50) دولار أمريكي للبرميل.
- **ارتفاع إيرادات النفط بنسبة (66%)** لتبلغ نحو (7,457) مليون ريال عماني.
- **ارتفاع إجمالي إيرادات الغاز بنسبة (29%)** لتبلغ نحو (3,557) مليون ريال عماني.

ب. الإنفاق العام:

تشير النتائج الأولية إلى أن يسجل الإنفاق العام في عام 2022م ارتفاعاً بنسبة (7.9%) ليبلغ نحو (13,088) مليون ريال عماني، مقارنة بالإنفاق المعتمد في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2022م والذي بلغ (12,130) مليون ريال عماني. ويعزى هذا الارتفاع إلى:

- **زيادة مخصصات المصروفات الإنمائية إلى نحو (1,100) مليون ريال عماني،** مقارنة بما هو معتمد في الميزانية بنحو (900) مليون ريال عماني.
- **ارتفاع المصروفات الجارية للوزارات المدنية بنسبة (2.3%)** لتصل إلى نحو (4,400) مليون ريال عماني، مقارنة بنحو (4,300) مليون ريال عماني حسب الميزانية المعتمدة.
- **ارتفاع جملة المساهمات والنفقات الأخرى بنسبة (77.2%)** لتصل إلى نحو (1,898) مليون ريال عماني، مقارنة بما هو معتمد في الميزانية بنحو (1,071) مليون ريال عماني؛ ويأتي ذلك نتيجة ارتفاع دعم الوقود الذي بلغ (725) مليون ريال عماني على آثر قرار تثبيت أسعار الوقود حتى ديسمبر 2022م.

ت.أداء الميزانية الإنمائية للسنة المالية 2022م

تم تقدير المصروفات الإنمائية للوزارات المدنية في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2022م بنحو (900) مليون ريال عماني. وبناء على الأوامر السامية تم زيادة الاعتمادات المالية للخطة الخمسية وإضافة عدد من المشاريع بقيمة مالية تبلغ نحو (702) مليون ريال عماني، موزعة على باقي سنوات الخطة الخمسية العاشرة واعتماد مبلغ إضافي لسيولة عام 2022م بلغت (200) مليون ريال عماني للإنفاق على المشاريع الإنمائية، ليبلغ إجمالي مصروفات الموازنة الإنمائية لعام 2022م نحو (1,100) مليون ريال عماني.

ث.العجز/ الفائض:

تشير النتائج الأولية للأداء المالي لعام 2022م إلى تحقيق فائض مالي بنحو (1,146) مليون ريال عماني، لذا لم تلجأ الحكومة إلى الاقتراض والسحب من الاحتياطيات لتمويل العجز المقدر بنحو (1,550) مليون ريال عماني كما هو معتمد في ميزانية عام 2022م.

ج. الإيرادات المالية الإضافية

حققت الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2022م إيرادات مالية إضافية نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية مما ساهم في تسريع التعافي الاقتصادي، وتحسين المؤشرات المالية والاقتصادية، وذلك من خلال توجيه هذه الإيرادات المالية الإضافية نحو:

إدارة المحفظة الإقراضية وخفض الدين العام

تعزيز الإنفاق الاجتماعي

تحفيز النمو الاقتصادي

1- خفض الدين العام وإدارة المحفظة الإقراضية:

مكّنت الإيرادات المالية الإضافية الحكومة من سداد جزء من المديونية العامة وإدارة المحفظة الإقراضية، مما ساهم في خفض إجمالي حجم الدين العام من (20.8) مليار ريال عماني في نهاية عام 2021م إلى (17.7) مليار ريال عماني في عام 2022م. كما انخفضت نسبة الدين العام في عام 2022م لتصل إلى نحو (43%) من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالنسبة المقدرة في الخطة المالية متوسطة المدى والبالغة نحو (83%)، ومن جانب آخر ساهم ارتفاع الإيرادات العامة في خفض خدمة الدين العام من (1,294) مليون ريال عماني معتمد في بداية العام إلى نحو (1,140) مليون ريال عماني.

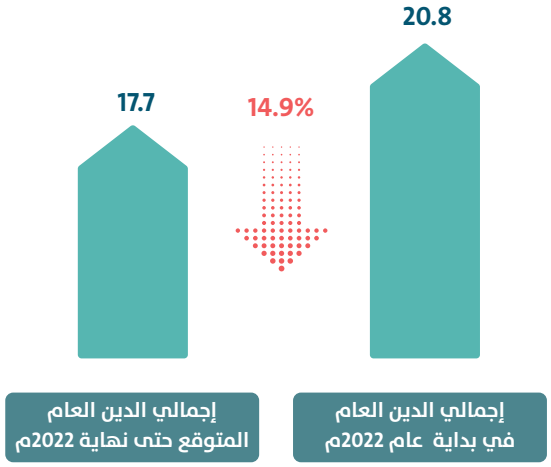

انخفاض حجم الدين العام في عام 2022م (مليار ريال عُماني)

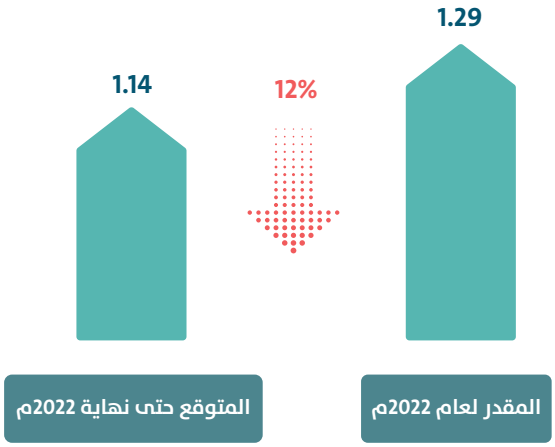

انخفاض نسبة خدمة الدين العام في عام 2022م (مليار ريال عُماني)

2- **تعزيز الإنفاق الاجتماعي**، من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات من بينها:

(725) مليون ريال عُماني	تعزيز مخصصات دعم المنتجات النفطية.
(25) مليون ريال عُماني	تعزيز مخصصات قروض بنك الإسكان العُماني.
(42) مليون ريال عُماني	تعزيز دعم قطاع الكهرباء وقطاعات اقتصادية أخرى.
(25) مليون ريال عُماني	تخصيص مبلغ لدعم السلع الغذائية الأساسية.
(17) مليون ريال عُماني	تعزيز مخصصات أُسر الضمان الاجتماعي والدخل المحدود.

*بالإضافة إلى اعتماد مجموعة من الإجراءات المالية للتخفيف من الأعباء عن أفراد المجتمع.

3- **تحفيز النمو الاقتصادي** من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات من بينها:

(200) مليون ريال عُماني	زيادة المخصصات المالية لسداد جزء من تكلفة المشاريع المضافة على خطة التنمية الخمسية العاشرة والبالغة 702 مليون ريال عماني.
(19) مليون ريال عُماني	إعفاء المقترضين من محفظة القروض الطارئة ببنك التنمية العماني.
(6) مليون ريال عُماني	إعفاء رواد الأعمال حاملي بطاقة ريادة من القروض الطارئة الإضافية، وسداد المبالغ المستحقة على بعض رواد الأعمال وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمانيين الذي صدرت ضدهم أوامر حبس أو أحكام جزائية.

- إعفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الرسوم والغرامات المترتبة على التأخير في سداد القروض المبرمة مع المحفظة الإقراضية (صندوق الرفد) حتى نهاية العام الحالي 2022م.
- اعتماد المرحلة الثانية من تطبيق دليل تسعير الخدمات الحكومية

*بالإضافة إلى اعتماد مجموعة من الحزم المالية لتخفيف الأعباء على القطاع الخاص.

04

أهــم المؤشــرات المــالية والاقتصادية والنقدية التي تحقـقــت في عـــام 2022م

أهم المؤشرات المالية والاقتصادية والنقدية التي تحققت في عام 2022م

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنهاية الربع الثالث مسجلا (32) مليار ريال عماني، وتشير التوقعات إلى تحسن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليصل إلى (44.9) مليار ريال عماني بنهاية عام 2022م، بمعدل نمو (32.4%) مقارنة بعام 2021م.

1. تحسن المؤشرات المالية:

- تشير النتائج الأولية لأداء الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2022م إلى تحقيق فائض مالي يقدر بنحو (1,146) مليون ريال عُماني مقارنة بعجز معتمد في ميزانية العام 2022م بنحو (1,550) مليون ريال عُماني؛ وذلك نتيجة تحسن أسعار النفط مما أدى إلى ارتفاع الإيرادات النفطية (النفط والغاز).
- تحسن مؤشر معدل الرصيد المالي السنوي نسبة من الناتج المحلي الإجمالي من (-3.6%) في عام 2021م إلى (3%) عام 2022م.
- تعزيز الإنفاق العام لعام 2022م حيث ارتفع صافي الإنفاق العام بنحو (958) مليون ريال عُماني لتغطية المصروفات المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية **وتمثلت في الآتي:**

1) تثبيت أسعار الوقود حتى ديسمبر 2022م حيث بلغ إجمالي المبلغ الإضافي لدعم المنتجات النفطية بنحو (725) مليون ريال عُماني.

2) زيادة مخصصات الإنفاق الإنمائي بنحو (200) مليون ريال عماني.

3) تعزيز مخصصات قروض بنك الإسكان العُماني والبالغة نحو (25) مليون ريال عُماني.

4) زيادة مصروفات دعم قطاع الكهرباء بنحو (28) مليون ريال عُماني وقطاعات اقتصادية أخرى.

5) دعم السلع الغذائية بمقدار (25) مليون ريال عُماني.

6) دعم إضافي لأسر الضمان الاجتماعي والدخل المحدود بنحو (17) مليون ريال عُماني.

7) اعتماد رفع مخصصات الطلبة المبتعثين في الخارج بنسبة (25%) وذلك بسبب ارتفاع التضخم العالمي.

8) إعفاء رواد الأعمال حاملي بطاقة ريادة من القروض الطارئة الإضافية.

9) إعفاء المقترضين من محفظة القروض الطارئة لبنك التنمية العماني.

- انخفاض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى (43%) مقارنة بما كان مخطط له في عام 2022م بنحو (83%).
- عدلت وكالات التصنيف الائتمانية الرئيسية تصنيفها الائتماني لسلطنة عمان و نظرتها المستقبلية خلال عام 2022م.

2. تحسن المؤشرات النقدية:

- نمو إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي بنسبة (1.4%) لتصل إلى (25.6) مليار ريال عماني بنهاية أكتوبر 2022م.
- ارتفاع إجمالي رصيد الائتمان الممنوح من قبل المصارف المحلية بنسبة (4%) ليصل إلى (28.9) مليار ريال عماني بنهاية أكتوبر 2022م.
- ارتفع مؤشر بورصة مسقط 30 لعام 2022م بنسبة(17.6%)، كما ارتفعت قيمة التداول بنسبة (14.9%) مقارنة بعام 2021م.

05

الميزانيـة العامة للدولة للسنة المالية 2023م

الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2023م

الأهداف الاقتصادية والاجتماعية:

تم إعداد الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2023م وفق إطار رؤية عُمان 2040، والخطة المالية متوسطة المدى (2021-2025) ، ومجموعة من الأسس والافتراضات التي تهدف في مجملها إلى الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي، **لذا بنيت الميزانية العامة للدولة على مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية منها:**

- الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي
- تحقيق نمو اقتصادي لا يقل عن نسبة 3% بالأسعار الثابتة خلال العام 2023م
- إبقاء معدلات التضخم في مستويات معتدلة بحدود 3%
- الحفاظ على مستوى الخدمات الاجتماعية الأساسية التي تقدمها الحكومة
- ضمان استمرار سياسات دعم التنويع الاقتصادي
- ضمان استمرار الخطة الحكومية في استيعاب الباحثين عن عمل
- تحسين التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان
- دعم برامج تنمية المحافظات، ودعم التنافسية الاقليمية وتنمية مصادر الدخل
- الاستمرار في تنفيذ خطة التحول الرقمي (برنامج التحول الرقمي الحكومي)

الميزانية المعتمدة للسنة المالية 2023م

تم احتساب متوسط سعر برميل النفط بنحو (55) دولار أمريكي في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2023م، بما ينسجم مع مبدأ التحوط وفق السياسة المالية للدولة، أخذاً بالاعتبار تذبذب الأسعار العالمية نتيجة الأحداث الجيوسياسية غير المستقرة، وضبابية التوقعات المستقبلية حول الأداء العالمي للاقتصاد، واحتمالية الدخول في ركود عالمي لأسباب متعددة من بينها الركود التضخمي وأزمة العقار في الصين وغيرها من الأحداث العالمية التي قد تؤثر على استقرار معدلات العرض والطلب العالمية، وعلى الإنتاج النفطي والأسعار.

ويوضح الشكل التالي تقديرات الميزانية المعتمدة للسنة المالية 2023م، (مليون ريال عماني):

الميزانية المعتمدة لعام 2022م		الميزانية المعتمدة لعام 2023م
50 دولار أمريكي للبرميل	متوسط سعر النفط المقدر	55 دولار أمريكي للبرميل
1,055 ألف برميل	متوسط الإنتاج اليومي	1,175 ألف برميل

مليون ريال عماني

10,580	الإيرادات	10,050
12,130	الإنفاق	11,350
(1,550)	العجز	(1,300)

نسبة التغيير	الإيرادات	(5%)	الإنفاق	(6%)	العجز	(16%)

ويوضح الجدول التالي الميزانية العامة للسنة المالية 2023م:

(مليون ريال عماني)

	البيـان	تقديرات الميزانية	
أولاً :	الايرادات:		
	1) إيـرادات النـفـط	5,320	
	2) إيرادات الغـــاز	1,400	
	3) إيـرادات جاريـــة	3,280	
	4) إيـرادات رأسماليـة	40	
	5) استردادات رأسماليـة	10	
	إجمالـي الإيـرادات		10,050
ثانياً :	الإنفاق العام:		
	المصروفات الجارية:		
	6) مصـروفات الدفـاع والأمـن	3,000	
	7) مصروفات الوزارات المدنيـة	4,420	
	8) خدمة الدين العام	1,200	
	جملة المصروفات الجارية		8,620
	المصروفات الإستثمارية:		
	9) المصروفات الإنمائية للوزارات المدنية	900	
	جملة المصروفات الاستثمارية		900
	المساهمات ونفقات أخرى:		
	10) دعم فوائد القروض التنموية والإسكانية	23	
	11) مساهمات في مؤسسات محلية وإقليمية ودولية	10	
	12) دعم قطاع الكهرباء	485	
	13) دعـم قطـاع الميـاه	75	
	14) دعـم قطـاع النقل	84	
	15) دعم قطاع الصرف الصحي	60	
	16) دعم قطاع النفايات	45	
	17) دعم المنتجات النفطية	39	
	18) دعم السلع الغذائية	25	
	19) مخصص الديون	400	
	20) مشاريع ذات أثر تنموي	200	
	21) دعم منظومة الحماية الاجتماعية	384	
	جملة المساهمات والنفقات الأخرى		1,830
	إجمالي الإنفاق العام		11,350
	ثالثاً: العجز		(1,300)
رابعاً :	وسائل التمويل:		
	22) صافي الاقتراض الخارجي:		913
	. القروض المتوقع استلامها	1,592	
	. القروض المتوقع سدادها	(679)	
	23) صافي الاقتراض المحلي:		(13)
	. القروض المتوقع استلامها	450	
	. القروض المتوقع سدادها	(463)	
	24) تمويل من الإحتياطيات		400
	جملة وسائل التمويل		1,300

أولاً | الإيرادات العامة:

تم إعداد تقديرات الإيرادات وفقاً للأسس التالية :

- احتساب متوسط أسعار النفط بواقع (55) دولار أمريكي للبرميل، ومتوسط إنتاج النفط بنحو (1,175) ألف برميل يومياً، وتحصيل إيرادات النفط بنحو (5,320) مليون ريال عُماني.
- تقدير تحصيل صافي إيرادات الغاز بنحو (1,400) مليون ريال عماني.
- تقدير تحصيل إيرادات غير نفطية بنحو (3,330) مليون ريال عماني.

عليه فإن إجمالي الإيرادات المعتمدة في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2023م قدرت بنحو (10,050) مليون ريال عماني منخفضة بنسبة (5%) عما هو معتمد في ميزانية عام 2022م؛ ويعود ذلك إلى انخفاض إيرادات الغاز المسجلة في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2023م نظراً لإنشاء شركة الغاز المتكاملة التي تهدف إلى تحقيق عدة أهداف من بينها تحسين مؤشرات الأداء المالي لسلطنة عُمان من خلال استبعاد مصروفات شراء ونقل الغاز من الميزانية العامة للدولة، وتوريد صافي إيرادات مبيعات الغاز إلى خزينة الدولة.

يوضح الشكل التالي توزيع نسبة إيرادات النفط، وإيرادات الغاز والإيرادات غير النفطية المقدرة من إجمالي الإيرادات لعام 2023م

كما يوضح الشكل التالي توزيع نسبة إيرادات النفط وإيرادات الغاز والإيرادات غير النفطية من إجمالي الإيرادات خلال الفترة من (2017 - 2023م):

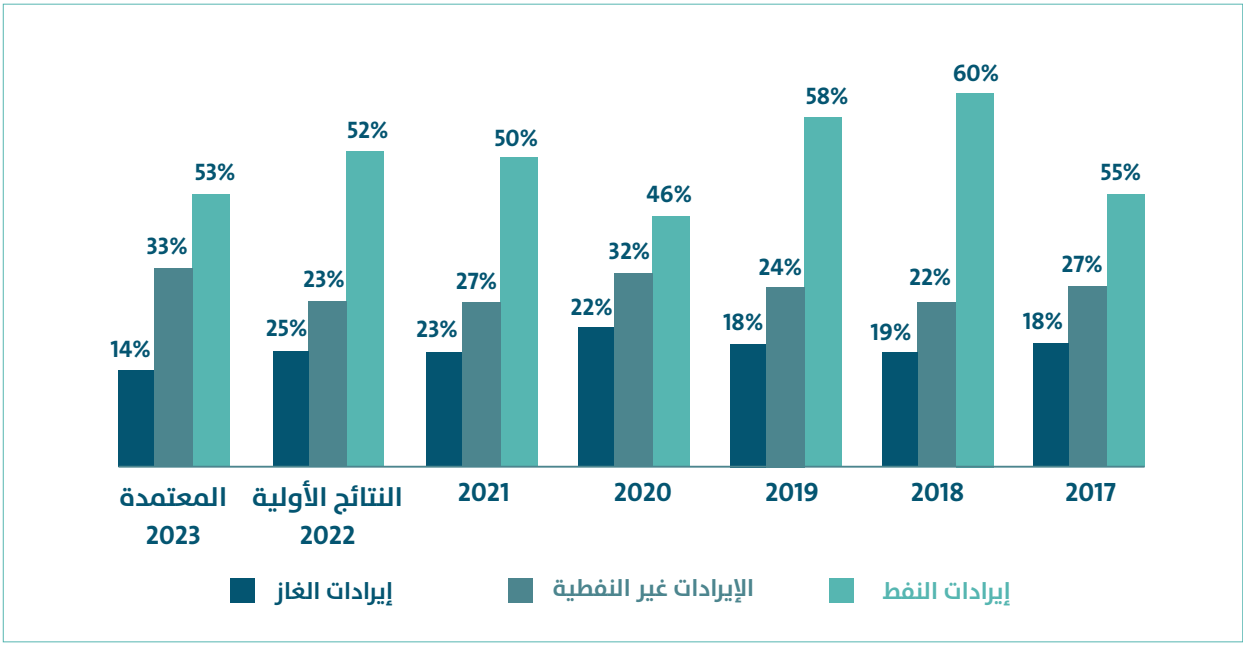

1- الإيرادات النفطية:

إيرادات النفط:

قُدّر إيرادات النفط في الميزانية المعتمدة لعام 2023م بنحو (5,320) مليون ريال عماني مسجلة ارتفاعا بنسبة (18%) مقارنة بالمعتمد في عام 2022م، إذ تشكل إيرادات النفط نحو (53%) من إجمالي الإيرادات العامة.

إيرادات النفط	الميزانية المعتمدة 2022م	الميزانية المعتمدة 2023م	نسبة التغير
	4,490 مليون ريال عماني	5,320 مليون ريال عماني	18%

إيرادات الغاز :

قُدّرت إيرادات الغاز في الميزانية المعتمدة لعام 2023م بنحو (1,400) مليون ريال عماني؛ وجاء ذلك نتيجة تأسيس شركة الغاز المتكاملة التي ستقوم بشراء وبيع الغاز وتحويل إيرادات الغاز إلى الخزينة العامة للدولة، وتشكل إيرادات الغاز نسبة (14%) من إجمالي الإيرادات.

2- الإيرادات غير النفطية :

قدرت الإيرادات غير النفطية في الميزانية المعتمدة للسنة المالية 2023م بنحو (3,330) مليون ريال عماني منخفضة بنسبة (0.3%) عما هو معتمد في ميزانية عام 2022م.

الإيرادات غير النفطية	الميزانية المعتمدة 2022م	الميزانية المعتمدة 2023م	نسبة التغير
	3,340 مليون ريال عماني	3,330 مليون ريال عماني	0.3%

الإيرادات الجارية:

من المقدر أن تبلغ الإيرادات الجارية في عام 2023م نحو (3,280) مليون ريال عماني، منها إيرادات ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية المقدر أن تبلغ نحو (590) مليون ريال عماني، وإيرادات ضريبة الدخل (على أرباح الشركات والمؤسسات) نحو (560)مليون ريال عماني، و إيرادات الحكومة من توريد توزيعات أرباح جهاز الاستثمار العماني نحو (800) مليون ريال عماني. بالإضافة إلى إيرادات رسوم الخدمات الحكومية المقدرة بنحو (1.330) مليون ريال عماني.

الإيرادات والاستردادات الرأسمالية:

قدر إجمالي الإيرادات والاستردادات الرأسمالية للميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2023م بنحو (50) مليون ريال عماني.

ثانياً | الإنفاق العام:

تأتي ميزانية عام 2023م مواصلةً للجهود الحكومية في تطبيق السياسات من أجل تطوير إدارة المالية العامة ورفع كفاءة الإنفاق، **وبذلك فقد تم تقدير الإنفاق وفق الأسس التالية:**

- تقدير مصروفات الوزارات المدنية وفق الاحتياجات الفعلية لكافة الجهات والوحدات المدنية.
- احتساب العلاوة الدورية للموظفين وترقيات أقدمية عام 2012م كما نصت عليه الأوامر السامية، بالإضافة إلى إجراءات الضبط المالي ونتائج مبادرات الجهات الحكومية في تخفيض الإنفاق العام.
- عدم احتساب مصروفات شراء ونقل الغاز نظرا لإنشاء شركة الغاز المتكاملة.
- اعتماد المبالغ المقدرة لدعم قطاع الكهرباء أخذاً في الاعتبار تطبيق مبادرة إعادة توجيه الدعم.
- اعتماد دعم كل من (قطاع المياه، قطاع النفايات) وفقاً للخطة المالية متوسطة المدى.
- اعتماد دعم قطاع النقل وفق التكلفة المتوقعة.
- تقدير مصروفات خدمة الدين وفقاً للقروض القائمة والمخطط لها خلال العام.
- تخصيص مبلغ (400) مليون ريال عماني لبند مخصص الديون.
- استحداث بند مشاريع ذات أثر تنموي بتخصيص مبلغ (200) مليون ريال عماني.
- استحداث مخصصات دعم منظومة الحماية الاجتماعية بتخصيص مبلغ (384) مليون ريال عماني.

وعليه فقد قدّر حجم الإنفاق العام للسنة المالية 2023م بحوالي (11,350) مليون ريال عماني منخفضا بنسبة (6.4%) مقارنة بالإنفاق العام المعتمد في ميزانية عام 2022م؛ ويعزى هذا الانخفاض إلى نقل مصروفات شراء ونقل الغاز إلى شركة الغاز المتكاملة.

الانفاق العام	الميزانية المعتمدة 2022م	الميزانية المعتمدة 2023م	نسبة التغير
	12,130 مليون ريال عماني	11,350 مليون ريال عماني	6.4%

يوضح الشكل التالي توزيع نسبة المصروفات الجارية والمصروفات الإنمائية ومصروفات مساهمات ونفقات أخرى من إجمالي الإنفاق لعام 2023م

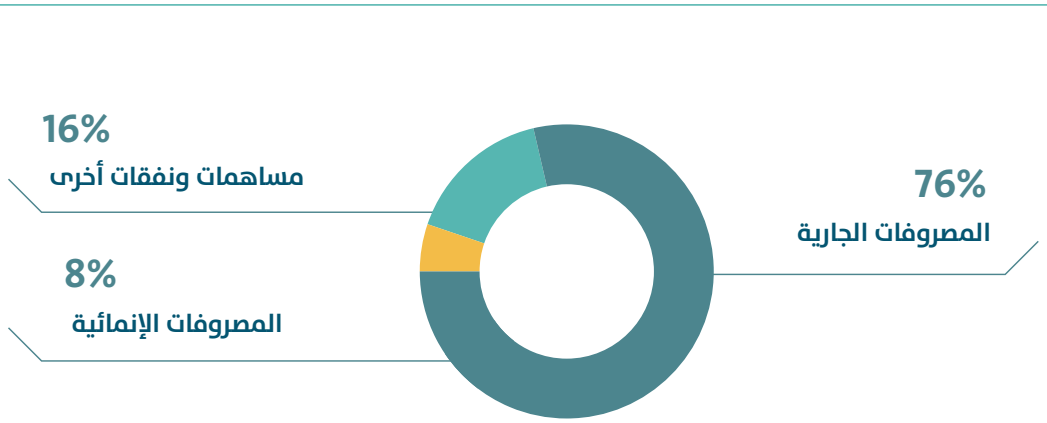

1- المصروفات الجارية:

قدرت المصروفات الجارية في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية2023م بحوالي (8,620) مليون ريال عماني موزعة على:

35%	51%	14%
مصروفات الدفاع والأمن	مصروفات الوزارات المدنية	خدمة الدين العام

تمثل 76% من إجمالي الإنفاق العام

مصروفات الدفاع والأمن:

تم تقدير مصروفات الدفاع والأمن لعام 2023م بحوالي (3,000) مليون ريال عماني، وتشكل مصروفات الدفاع والأمن نسبة (35%) من إجمالي المصروفات الجارية.

مصروفات الدفاع والأمن	الميزانية المعتمدة 2022م	الميزانية المعتمدة 2023م	نسبة التغير
	2,965 مليون ريال عماني	3,000 مليون ريال عماني	1%

مصروفات الوزارات والوحدات الحكومية:

تم رفع مخصصات بند مصروفات الوزارات والوحدات الحكومية في الميزانية المعتمدة لعام 2023م بنسبة (2.7%) مقدرة بنحو (4,420) مليون ريال عماني، متضمنة تكلفة العلاوات الدورية للموظفين وترقيات الموظفين من أقدمية 2012م، مقارنة باعتماد (4,300) مليون ريال عماني في الميزانية العامة للدولة لعام 2022م. ويشكل بند مصروفات الوزارات والوحدات الحكومية نسبة (51%) من إجمالي المصروفات الجارية .

مصروفات الوزارات والوحدات الحكومية	الميزانية المعتمدة 2022م	الميزانية المعتمدة 2023م	نسبة التغير
	4,300 مليون ريال عماني	4,420 مليون ريال عماني	2.7%

مصروفات خدمة الدين العام:

تم اعتماد مصروفات خدمة الدين العام بنحو (1,200) مليون ريال عماني، وذلك باحتساب الفوائد المتوقع سدادها للقروض القائمة والمخطط لها لعام 2023م. ويشكل هذا البند نسبة (14%) من إجمالي المصروفات الجارية.

2- المصروفات الإنمائية:

خصصت الميزانية المعتمدة لعام 2023م (900)مليون ريال عُماني للمشاريع الإنمائية، ويوضح الشكل التالي توزيع تقديرات الميزانية الإنمائية للسنة المالية 2023م على القطاعات:

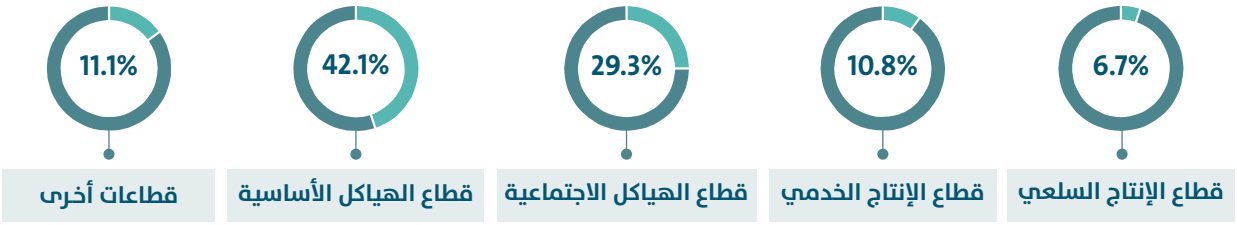

3- مصروفات مساهمات ونفقات أخرى :

قدر الإنفاق على مصروفات المساهمات والنفقات الأخرى في ميزانية عام 2023م بنحو (1,830) مليون ريال عماني والذي يشكل حوالي (16%) من إجمالي الإنفاق العام.

الجدير بالذكر، أنه تم استحداث بند (مشاريع ذات أثر تنموي) بتخصيص نحو (200) مليون ريال عُماني، وبند دعم منظومة الحماية الاجتماعية بتخصيص نحو (384) مليون ريال عُماني.

دعم قطاع الكهرباء	485 مليون ريال عماني
مخصص الديون	400 مليون ريال عماني
دعم منظومة الحماية الاجتماعية	384 مليون ريال عماني
مشاريع ذات أثر تنموي	200 مليون ريال عماني
دعم قطاع النقل	84 مليون ريال عماني
دعم قطاع المياه	75 مليون ريال عماني
دعم قطاع الصرف الصحي	60 مليون ريال عماني
دعم قطاع النفايات	45 مليون ريال عماني
دعم المنتجات النفطية	39 مليون ريال عماني
دعم السلع الغذائية	25 مليون ريال عماني
دعم فوائد القروض التنموية والإسكانية	23 مليون ريال عماني
مساهمات في مؤسسات محلية وإقليمية ودولية	10 مليون ريال عماني

الإنفاق على مستوى القطاعات الاجتماعية والأساسية:

بلغ إجمالي الإنفاق المعتمد في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2023م للقطاعات الاجتماعية والأساسية نحو (4.3) مليار ريال عماني، أي بنسبة (38%) من إجمالي الإنفاق العام، **موزعة على النحو التالي:**

(38%) من إجمالي الإنفاق العام، موزعة على:

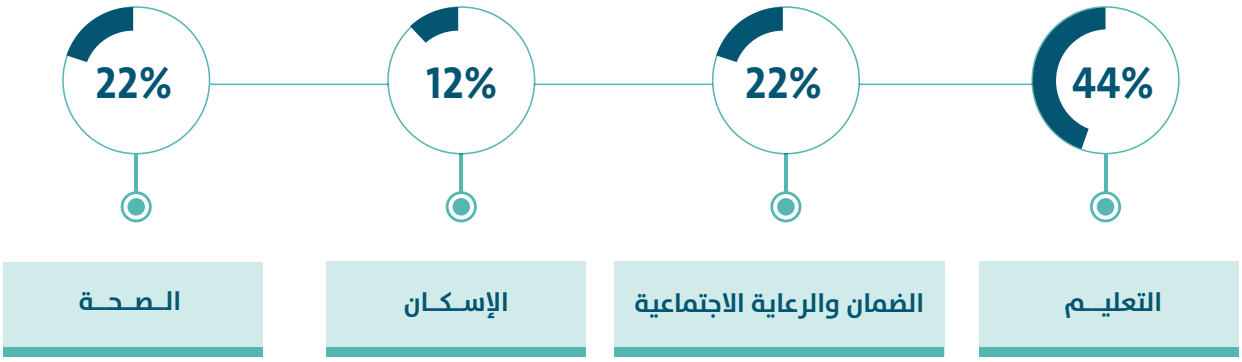

بإجمالي (4.3) مليار ريال عُماني 2023م

ثالثاً | العجز والتمويل:

بناءً على إجمالي الإيرادات والإنفاق المعتمد في الميزانية العامة للسنة المالية 2023م فإنه من المقدر أن يبلغ العجز نحو (1,300) مليون ريال عماني أي بنسبة (13%) من إجمالي الإيرادات و(3%) من الناتج المحلي الإجمالي.

ومن المخطط تمويل العجز بـ (900) مليون ريال عماني عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي ونحو (400) مليون ريال عماني من خلال السحب من الاحتياطيات.

الجدير بالذكر، أن سلطنة عُمان لن تلجأ إلى الاقتراض والسحب من الاحتياطيات لتمويل عجر ميزانية عام 2023م في حال ارتفاع الإيرادات العامة وتحقيق إيرادات مالية إضافية، لاسيما ارتفاع متوسط سعر برميل النفط عما هو معتمد وفق مبدأ التحوط ب(55) دولار أمريكي للبرميل. وبالرغم من ذلك قد تقترض الحكومة لإعادة تمويل القروض الحكومية واستبدالها بقروض ذات كلفة تمويلية أدنى.

العجز	الميزانية المعتمدة 2022م	الميزانية المعتمدة 2023م	نسبة التغير
	1,550 مليون ريال عماني	1,300 مليون ريال عماني	16%

يوضح الجدول أدناه الاحتياجات التمويلية لتغطية العجز السنوي وسداد أقساط القروض المستحقة، (مليون ريال عماني):

حسب الخطة	البيان	تقديرات 2023م
605	العجز السنوي	1 300
1 893	أقساط الديون المستحقة السداد	1 142
2 498	**إجمالي الاحتياجات التمويلية**	**2 442**
400	السحب من الاحتياطيات	400
1 100	الاقتراض المحلي	450
998	الاقتراض الخارجي	1 592
2 498	**الإجمالي**	**2 442**

الإنفاق الاستثماري لعام 2023م:

الإنفاق الاستثماري لجهاز الاستثمار العماني:

تم تقدير حجم الإنفاق الاستثماري الممول من جهاز الاستثمار العماني في ميزانية عام 2023م بنحو (1.9)مليار ريال عماني.

الإنفاق الاستثماري لشركة تنمية طاقة عُمان:

تم تقدير مساهمة شركة تنمية طاقة عُمان في المشاريع الاستثمارية لإنتاج النفط والغاز بمبلغ (1.5) مليار ريال عماني.

الإنفاق الاستثماري لعام 2023م:

برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص(PPP):

تسعى وزارة المالية بالتنسيق مع مختلف الوحدات الحكومية لدعوة القطاع الخاص للمشاركة في تنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ بهدف تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع البنى الأساسية والخدمات العامة، ويلخص الشكل التالي أبرز مشاريع الشراكة بين القطاعين التي لازالت في طور التنفيذ والمخطط تنفيذها خلال العام 2023:

قطاع التعليم

- إنشاء الحزمة الأولى من المباني المدرسية (42 مدرسة)

قطاع الصحة

- مشروع خدمات غسيل الكلى
- مشروع مركز التعافي بصحار

قطاع المواصلات واللوجستيات

- طريق صلالة ثمريت الشاحنات

قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

- المنصة الوطنية لمجتمع الموانئ
- مشروع تشغيل وتطوير منصة استثمر بسهولة

مشاريع وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه

- مشروع تطوير وإدارة وتشغيل ميناء الصيد البحري في لوى

الأخرى (المباني الحكومية)

- إنشاء مبنى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
- إنشاء مباني جمعيتي المرأة العمانية بمسقط والسيب

برنامج الشراكة من أجل التنمية (الأوفست):

يهدف برنامج الشركة من أجل التنمية (الأوفست) إلى نقل التقنية الحديثة من الشركات الملتزمة ببرنامج الشراكة من أجل التنمية وبناء القدرات والكفاءات الوطنية في كافة القطاعات، وذلك من خلال نقل المعرفة وأفضل الممارسات من خلال علاقات الشراكة التي تربط وزارة المالية بالمؤسسات والشركات الرائدة حول العالم.

وفي هذا الصدد تم توقيع مجموعة من اتفاقيات الشراكة من أجل التنمية في المجالات (المدنية والعسكرية والأمنية) مع مجموعة من الشركات الرائدة عالمياً.

06

الإطار المالـي للخطة الخمسيـة العاشــرة

الإطار المالي لخطة التنمية الخمسية العاشرة (2021م - 2025م):

تم إعداد الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2023م وفق الإطار المالي المعتمد لخطة التنمية الخمسية العاشرة؛ لضمان تحقيق التوازن والاستدامة المالية آخذة في الاعتبار عدد من الافتراضات والمخاطر المالية والاقتصادية المحتملة التي قد تؤثر على الميزانية العامة للدولة.

وقد أشارت النتائج الفعلية بأن الميزانية العامة للدولة قد حققت في عام 2021م انخفاضاً في العجز بنسبة (45%) مسجلة نحو (1,223) مليون ريال عماني مقارنة بـ (2,240) مليون ريال عماني المعتمد في خطة التنمية الخمسية العاشرة. أما النتائج الأولية للميزانية العامة للدولة لعام 2022م أشارت إلى تحقيق فائض مالي بنحو (1,146) مليون ريال عماني مقارنة بعجز معتمد في الإطار المالي لخطة التنمية الخمسية العاشرة بنحو (1,660) مليون ريال عماني ؛ وجاء ذلك نتيجةً للاستمرار في تنفيذ إجراءات ضبط الإنفاق العام وارتفاع متوسط أسعار النفط.

و أما في شأن الميزانية العامة للدولة لعام 2023 م فإن العجز المالي يزيد عن المقدر في الخطة الخمسية بنحو (47%)؛ ويعود ذلك إلى ارتفاع تقديرات الإنفاق لمخصصات الدعم في بند مساهمات ونفقات أخرى، وباستحداث بند مشاريع ذات أثر تنموي، وبند دعم منظومة الحماية الاجتماعية.

العجز / الفائض

(مليون ريال عماني)

السنة المالية	2021م	2022م	2023م	2024م	2025م
الإطار المالي المعتمد لخطة التنمية الخمسية العاشرة	(2,240)	(1,660)	(605)	(165)	65
السنة المالية	النتائج الفعلية	النتائج الأولية	الميزانية المعتمدة		
الأداء المالي	(1,223)	1,146	(1,300)	-	-

07

أبـرز المخاطـر الماليـة والاقتصادية المحتملة

أبرز المخاطر المالية والاقتصادية المحتملة

تقلبات أسعار النفط	توقع بعض الخبراء دخول الاقتصاد العالمي في حالة ركود، مما قد يؤثر على الطلب العالمي على النفط.
ارتفاع معدل الفائدة	قد يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض وتكاليف خدمة الدين المحلي والخارجي.
الاضطرابات الجيوسياسية	ارتفاع حدة التوترات الجيوسياسية مما قد يؤثر على سلاسل الإمداد بما فيها إمدادات الطاقة إلى جانب ذلك قد تؤثر على توافر السلع الأساسية.
التضخم العالمي	يشكل الارتفاع العالي في التضخم تحدياً عالمياً مما يؤثر على سلطنة عمان من ناحية التضخم المستورد، وحاجة الحكومة إلى توسيع برامج الدعم من أجل خفض حدة الزيادة في الأسعار.
التغير المناخي والكوارث الطبيعية	واجهت سلطنة عمان خلال السنوات الماضية عدداً من الكوارث الطبيعية التي استدعت اتخاذ بعض التدابير لتوفير الإغاثة والدعم للمتضررين، والقيام بإصلاح الأضرار في البنى الأساسية للدولة.

08

البرامـج الوطنيــة لخطــة التنمية الخمسية العاشرة

البرامج الوطنية لخطة التنمية الخمسية العاشرة

تعمل الحكومة على تحقيق التكامل بين مختلف الجهود المبذولة على تنفيذ عدد من البرامج الوطنية في إطار خطة التنمية الخمسية العاشرة؛ من أجل تحقيق المستهدفات الوطنية لرؤية عُمان2040، وإيجاد حلول عاجلة ومستدامة للجوانب ذات الأولوية مثل تحسين المؤشرات المالية والاقتصادية ومعالجة تحديات ملف التشغيل، وزيادة التنافسية، واستكمال برنامج التحول الرقمي، **وفيما يلي عرض موجز للبرامج الوطنية لخطة التنمية الخمسية العاشرة:**

1. البرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي (استدامة):

أحد البرامج الوطنية للخطة الخمسية العاشرة تنفذه **وزارة المالية**، يعنى بالاستمرار في تنفيذ مبادرات الاستدامة المالية وتطويرها، إلى جانب تطوير القطاع المالي عبر استحداث مبادرات ومشاريع تهدف إلى تطوير وتعزيز دور القطاع المصرفي والحلول التمويلية، وتعزيز دور سوق المال في التمويل والاستثمار؛ لتحقيق التكامل بين السياسات المالية والنقدية والاقتصادية.

2. البرنامج الوطني للتنويع الاقتصادي (تنويع):

يعد هذا البرنامج امتداداً لمبادرات التنويع الاقتصادي التي تشرف على تنفيذها **وزارة الاقتصاد**. ويعنى البرنامج بمعالجة التحديات الاقتصادية التي تواجه قطاعات التنويع الاقتصادي، وإيجاد الحلول وآليات تنفيذها؛ لتسريع تحقيق توجهات وأهداف الخطة الخمسية العاشرة بما يتواءم مع رؤية عُمان 2040.

3. برنامج التحول الرقمي الحكومي:

يعد هذا البرنامج واحدًا من البرامج الوطنية للخطة الخمسية العاشرة التي تشرف على تنفيذه **وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات**، ويعنى بتعزيز كفاءة المؤسسات الحكومية وإيجاد حلول ابتكارية تتميز بالسلاسة والشفافية والإبداع، كما يسهم في تحسين بيئة العمل من خلال تبسيط نماذج الأعمال وإيجاد قنوات وأدوات تحقق الاستفادة المثلى من المتغيرات التقنية المتسارعة.

4. البرنامج الوطني للاستثمار وتنمية الصادرات (نزدهر)

يعد هذا البرنامج أكبر البرامج الوطنية للخطة الخمسية العاشرة من حيث عدد المشاريع، تنفذه **وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار**، ويعنى بتوحيد وتكثيف كافة الجهود الحكومية لاستقطاب الاستثمارات الخاصة لتكون أحد المحفزات ضمن منظومة دعم الاقتصاد الوطني، ويركز على تعزيز وتمكين دور القطاع الخاص في قيادة التنمية الاقتصادية عبر البيئة الاستثمارية الجاذبة.

5. البرنامج الوطني للتشغيل (تشغيل)

يعد البرنامج الوطني للتشغيل واحد من أهم البرامج الوطنية للخطة الخمسية العاشرة، تشرف على تنفيذه **وزارة العمل**، ويُعني البرنامج بإدارة ملف الباحثين عن عمل بهدف إيجاد حلول توظيف مستدامة وفرص وظيفية للعمانيين.

09

مشاريـــع وأنظـمـــة تحسين الأداء المالي

مشاريع تحسين الأداء المالي

1. إنشاء شركة الغاز المتكاملة

وفقًا لأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2019/18) وتعديلاته، وإلى قانون التخصيص الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2019/51)، و إلى المرسوم السلطاني رقم (1998/80) الصادر بشأن قانون سوق رأس المال وتعديلاته، ووفقًا لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي تم تأسيس شركة الغاز المتكاملة تحت إشراف وزارة المالية، وتعنى الشركة بإدارة جميع المخصصات والأصول والحقوق والالتزامات الخاصة بشراء وبيع واستيراد ونقل الغاز الطبيعي وما يتصل به من منتجات.

منافع تأسيس الشركة:

- **تحسين** مؤشرات الأداء المالي للسلطنة باستبعاد مصروفات شراء وإنتاج الغاز من الميزانية العامة للدولة وتوريد صافي إيرادات مبيعات الغاز إلى الخزينة العامة للدولة.

قبل إنشاء الشركة الميزانية المعتمدة 2022م					بعد إنشاء الشركة الميزانية المعتمدة 2023م
إجمالي إيرادات الغاز		كلفة شراء ونقل الغاز		إيرادات الغاز	إيرادات الغاز
2,750 مليون ريال عماني	−	1,600 مليون ريال عماني	=	1,150 مليون ريال عماني	1,400 مليون ريال عماني

- **رفع** كفاءة إدارة قطاع الغاز.
- **التأكد** من كفاءة تطبيق بنود العقود الموقعة في قطاع الغاز سواء مع المنتجين أو المستهلكين.
- **تنفيذ** السياسات الحكومية وخططها حول أسعار بيع الغاز والكميات المخصصة للقطاعات وبيع الغاز للمشاريع القائم تشغيلها على الغاز.
- **زيادة** حجم النشاط الاقتصادي والقيمة المحلية المضافة لقطاع الغاز والأنشطة المرتبطة.

2. منظومة الحماية الاجتماعية

أنشئت منظومة الحماية الاجتماعية بموجب المرسوم السلطاني رقم (33/2021) بهدف تحقيق حماية اجتماعية متكاملة موجهة للفئات الأكثر احتياجا، وتعزيز كفاءة الاستثمارات وضمان الاستدامة المالية، وتحسين بيئة العمل بتقريب المزايا التقاعدية.

تتضمن المنظومة عدد من البرامج، كبرنامج الضمان الاجتماعي، ومكافآت التقاعد، والتأمينات الاجتماعية وغيرها من البرامج التي صممت على أساس المستهدفات الوطنية وأفضل الممارسات بالإضافة إلى دمج صناديق التقاعد.

المرحلة الحالية:	استكمال الدورة التشريعية لقانون منظومة الحماية الاجتماعية.
المرحلة القادمة:	صدور قانون منظومة الحماية الاجتماعية.

3. تسعير الخدمات الحكومية (تسعيرة)

أحد مشاريع وزارة المالية، يهدف إلى مراجعة رسوم الخدمات الحكومية من خلال تبني منهجية واضحة تحقق التوازن بين أسعار الخدمات، وكلفة تقديمها، وجودتها، وتنافسيتها. مما نتج عنه دليل تسعير الخدمات الحكومية.

يهدف الدليل إلى تقليل عدد الإجراءات و التكاليف المزدوجة، وإحداث التوازن بين السعر وجودة الخدمة وتنافسيتها، مما يؤدي إلى تقليل الجهد والتكلفة على المستفيدين من الخدمات.

المرحلة الحالية:	تم تطبيق الدليل خلال المرحلتين الأولى والثانية على قطاع البلديات، ووزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، ووزارة التراث والسياحة، ووزارة العمل، والمجلس الأعلى للقضاء، وهيئة البيئة وهيئة الدفاع المدني والإسعاف. وتم تخفيض وإلغاء رسوم (845) خدمة حكومية.
المرحلة القادمة:	سيتم تطبيق الدليل في مرحلته الثالثة على وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، وزارة الصحة، وزارة الإسكان والتخطيط العمراني، المجلس الأعلى للقضاء، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

4. مشروع تمويل سلاسل الإمداد

إحدى مشاريع وزارة المالية يهدف إلى تحسين إدارة السيولة النقدية من حيث تسريع صرف مستحقات شركات القطاع الخاص العمانية المتعاقدة مع الوحدات الحكومية بموجب عقود التوريد والمناقصات التي لا تقل قيمتها عن 100 ألف ريال عماني.

ويهدف المشروع لدعم استمرارية واستدامة سلاسل الإمداد، وتسريع عمليات صرف مستحقات القطاع الخاص.

المرحلة الحالية:	استمرار توقيع اتفاقيات بين الوحدات الحكومية و شركات القطاع الخاص المتعاقد معها، من أجل صرف المستحقات من خلال تمويل القطاع المصرفي.
المرحلة القادمة:	تطوير الآلية لتسريع عمليات توقيع العقود واعتمادها.

5. قانون الدين العام

هو قانون إدارة الأموال التي تقترضها الحكومة من البنوك ومؤسسات التمويل والأفراد لتمويل نفقاتها العامة، ويهدف القانون إلى تخطيط وإدارة عمليات الدين الحكومي، وتنويع مصادر التمويل، ومراقبة المستوى الآمن للمديونية والمخاطر المرتبطة بها، و تحسين آليات إدارة السيولة النقدية لدى الخزينة العامة.

المرحلة الحالية:	تم الانتهاء من إعداد ومراجعة مسودة القانون.
المرحلة القادمة:	استكمال الدورة التشريعية لإصدار القانون.

6. تحديث القانون المالي ولائحته التنفيذية

نظراً لتطوير الإجراءات المالية والنظم، تعمل وزارة المالية على مراجعة القانون المالي و لائحته التنفيذية بما يتواكب مع هذه المشاريع والأنظمة مثل: النظام المالي الموحد، وموازنة البرامج والأداء، وحساب الخزينة الموحد، وغيرها من النظم والمشاريع.

المرحلة الحالية:	جاري العمل على تحديث القانون.
المرحلة القادمة:	مراجعة القانون وفق الدورة التشريعية.

7. برنامج موازنة البرامج و الأداء

أحد الأنظمة المتقدمة في مجال التخطيط المالي وتحديد أولويات الإنفاق العام وربطها بتحقيق الأهداف والأنشطة التي تخدم المجتمع. تعمل على إعداد الموازنة وتخطيطها كموازنةُ مدمجة تجمع بين الموازنة الإنمائية و الموازنة الجارية.

يهدف البرنامج إلى توفير قاعدة بيانات دقيقة لرصد ومتابعة الأداء الحكومي، وربط التخطيط المالي بالسياسات العامة، وتحقيق تناسق البرامج والأنشطة الحكومية، وتوحيد الجهود ومنع الازدواجية.

المرحلة الحالية:	تستهدف (29) وحدة حكومية لإعداد موازناتها وفق هيكل البرامج والأنشطة مقرونة بوثيقة أداء تتضمن النتائج والمخرجات ومؤشراتها.
المرحلة القادمة:	بدء إجراءات التحول نحو تطبيق موازنة البرامج و الأداء في 24 وحدة حكومية جديدة.

8. منصة تفاكر

منصة إلكترونية تهدف إلى تشجيع مشاركة أفراد المجتمع في تحسين المالية العامة للدولة واستدامتها، وذلك من خلال استقبال أفكارهم و مقترحاتهم القيمة في منصة واحدة. و تسعى المنصة من خلال إطلاقها إلى تعزيز المشاركة بين وزارة المالية والمجتمع وذلك عبر تبني أفكار ومبادرات جديدة تعزز الإيرادات وترفع كفاءة الإنفاق.

أنظمة تحسين الأداء المالي

1. مشروع النظام المالي الموحد (مالية)

هو نظام إلكتروني حديث لإدارة المالية العامة في سلطنة عُمان، يستخدم في عمليات التخطيط والتنفيذ والرقابة وإصدار التقارير المتعلقة بالميزانية العامة للدولة، وسيساعد النظام على تطوير إدارة المالية العامة للدولة للوصول إلى الاستخدام الفعال والأمثل للموارد المالية تماشيا مع "رؤية عمان 2040".

ويهدف المشروع إلى تطوير وتسهيل ورفع كفاءة إدارة المالية العامة، ومواكبة التطورات التقنية في إدارة المعلومات المالية الحكومية.

المرحلة الحالية:	إسناد مناقصة المشروع.
المرحلة القادمة:	تنفيذ المشروع وفق المراحل المخطط لها.

2. النظام الآلي لإدارة الدين العام

هو نظام آلي يعزز الإدارة الاستباقية الفعالة للدين العام؛ وذلك من خلال تسجيل محافظ الديون وإعداد التقارير وتحليلها، وتوفير الأدوات الممكنة لتنظيم وتتبع الديون، وتحديد أولويات المدفوعات، ووضع خطة لسداد الديون في الوقت المناسب وبطريقة فعالة.

المرحلة الحالية:	إعداد متطلبات النظام.
المرحلة القادمة:	استخدام النظام في إدارة الدين العام.

3. حساب الخزينة الموحد

حساب مصرفي موحد لجميع الحسابات البنكية الحكومية. تعود ملكيته إلى وزارة المالية ، يتم من خلاله متابعة حركة الإيرادات والمصروفات بشكل مباشر مما يتيح الاستغلال الأمثل للموارد النقدية الحكومية.

يهدف المشروع إلى تحسين عملية الرقابة المالية وضبط إدارة خزينة الدولة وتحسين التوقعات النقدية المستقبلية.

المرحلة الحالية:	الانتهاء من تطبيق المرحلة التجريبية الأولى وشملت جهاز الضرائب، ووزارة العمل.
المرحلة القادمة:	البدء في تطبيق المرحلة التجريبية الثانية، والتي تشمل وزارة التربية والتعليم، ووزارة الصحة، وشرطة عمان السلطانية.

4. السجل الوطني الأصول الحكومية

هو نظام مركزي متكامل يعمل على حصر الأصول الحكومية وإعداد استراتيجية لضمان مركزية إدارتها، و رفع كفاءتها وتعظيم المنافع والعوائد الحكومية من خلال توجيه استخدامها واستثمارها بالشكل الأمثل؛ بما يسهم في رفد الميزانية العامة للدولة بموارد مالية إضافية.

يهدف المشروع إلى إنشاء سجل مركزي شامل لجميع الأصول التي تمتلكها الدولة وتشرف عليه، وتسجيل وإظهار القيمة الحقيقة للأصول الحكومية، وتحقيق مركزية إدارة الأصول الحكومية ورفع كفاءتها.

المرحلة الحالية:	حصر الأصول و تقييمها للوحدات الحكومية المستهدفة للمرحلة الأولى (وزارة الصحة، وزارة المالية وبلدية مسقط)، وإنشاء نظام إلكتروني متكامل لإدارة الأصول الحكومية.
المرحلة القادمة:	تطبيق النظام على باقي الوحدات الحكومية المستهدفة.

الخاتمة

ختاما، فقد اعتمدت الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2023م وفق المؤشرات المالية والاقتصادية والمخاطر المحتملة. آملين أن تستمر مختلف القطاعات في بذل المزيد من الجهد في سبيل تحقيق أهداف الميزانية العامة للدولة لعام 2023م. سائلين الله العلي القدير أن يكلل جهودنا الوطنية بالنجاح تحت القيادة الرشيدة لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم – حفظه الله ورعاه-.

الميزانية العامة للدولة

2023

www.mof.gov.om